الدراسات المناطقية في ظل التحولات الكبرى للسياسة الدولية

"البعد الو اقعي والنقاش النظري"

area studies under the great shifts of international politics "realist dimension and theoretical discussion"

أمينة يوسف

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

politologue94@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/06/02 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *تقدم الواجهة الجديدة للعلاقات الدولية التطور الإستثنائي للدراسات المناطقية، الذي تصنعه ميزة التشاركية بمختلف مستوياتها لاسيما الجغرافية منها، في حين يقدم التصاعد الإستراتيجي الذي يفرزه التداخل الإقليمي بين واقع الجغرافيا، التوجهات القيمية التي يصنعها البعد الثقافي والرهانات الجديدة لتحولات المعلومة إنتاجات جديدة في الجانب العلمي للحقل وتغيرات يفرضها الواقع في بناء تراكمية ذلك. وعليه تهدف المداخلة إلى توظيف النقاشات الجديدة في العلاقات الدولية والتي ترتكز أنطولوجيا على التحولات الواقعية للسياسة الدولية في أبعادها سواء المتعلقة بالجيوبوليتيك والتفاعل الإقليمي في الأقطاب الإقليمية الكبرى والصغرى، ما يفتح مجالات جديدة للبحث في الدراسات المناطقية.*

الكلمات المفتاحية: *الدراسات المناطقية، السياسة الدولية، الدراسات الإقليمية، النقاشات الجديدة، الأنظمة الفرعية، الهيمنة.*

Abstract:

In the terms of peace and war, all the scientific parts of International Relations become subordinate to the outputs of the international politics and in some ways to the world politics , in this regard, "Area Studies" become an exceptional case adopts the most important discussions between the binaries of geography and civilization, international and global, and finally geopolitic and globalization.

This paper discusses the reproduction of Area Studies under the new arrangments of international politics, in wich we use the new debates about regions to provide an explanation and a deeper picture about the new challenges of Area Studies in a mutated international environment, that was founded by the Cold War and it was revived by the various stages of hegemony and its interactions. In three points this article develops three main purposes, which is mainly launched from the application of theoretical discussions in international relations; to reach a conclusion on the difference between area and regional studies from the depth anthology of the international relations.

key words: *Area Studies; International Politics; Regional Studies; New Discussions; Subsystems; hegemony.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مقدّمة:**

لكل حيز نظري مجاله الواقعي الذي يقدم لبناءاته، ومن ذلك كان لحقل العلاقات الدولية الرجعية الممارساتية التي يتبلور على أساسها، والتي لا يمكن عزلها عن السياق العام الذي يحتوي تحليل سلوكات الدول في البعد الخارجي، وتجاوبا مع الإنتاجات الأنطولوجية للحقل في ظل النقاشات النظرية والمنهجية الكبرى له كان الإطار العام الذي يؤلف بين الرهانات الواقعية والمسارات النظرية للحقل ككل مندمجة في المفهوم الذي يبقى أكثر المفاهيم أصالة في الدراسات الدولية **" الإقليم"**، الذي خلق بدوره حالات الإستثنائية في العلاقات الدولية من خلال البعد الأكاديمي للدراسات المناطقية في تقاطعها مع الشق الإجتماعي الإنساني، الذي تحدده مقاربات العبر تخصصية من جهة و الأبعاد التي تحدد المقارنة كإحدى أهم مناهجه، في إطار يقدم لجدلية بين البناء الدولي والهيكل السياسي العام للدول، ما يبقي الطرح المدافع عن الدراسات المناطقية على المستوى الأنطولوجي في حالات الفصل والدمج المفهومي بينه وبين الدراسات الإقليمية، كإشكالات أساسية أمام ترتيبات التعارض بين التخصص والحقل العام للعلاقات الدولية لأن حالات الفصل تفتح مجالا في إبستسمولوجيا النقاش بين الداخل والخارج، بميزة أساسية تعيد إحياءها التعارضات التقليدية في التحليل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية كجزء حاسم للفصل في هذا النقاش، من جهة أخرى تقدم حالات الدمج في المفهوم بين الدراسات المناطقية والدراسات الإقليمية تراكمية واسعة لتطورات الحقل؛ بحكم أن الدراسات الإقليمية تمنح خصوصية نظرية من شأنها بناء إستبصارات جديدة في حقل العلاقات الدولية، مما يفتح توجهات جديدة وإستنتاجات نسبية على المستوى الأنطولوجي للحقل، عبر الإشكالات التي يمثل أهمها مستويات التحليل في العلاقات الدولية من خلال الأدوار التحليلة التي تقدمها الأنظمة الفرعية كمستويات تحليل في العلاقات الدولية، كل هذا كان من الدوافع الأساسية لإختيار الموضوع نظرا للإشكالات الإبستسمولوجية المهمة التي يطرحها، وكحدود تقييمية للدراسة يمثل المجال الواقعي للموضوع إنبعاثات جديدة صنعت فارقا أو يمكن القول أنها كانت الفيصل الواقعي للتوجهات النظرية الكلاسيكسة التي تعنى أساسا بالأنماط التقليدية للأمن وتعدداته من خلال ما صاغته أشكال عودة الجغرافيا، وتنوعات أوجه القوة التي تمثل الإقليمية إحدى أوجهها الجديدة مما أسس للتحولات الكبرى في السياسة الدولية على مستويات عدة وهو ما ترتكز عليه الدراسة في إطار المسعى البحثي للإشكالية التالية: **كيف يمكن ترسيم الحدود النظرية للدراسات المناطقية في ظل الواقع المتغير للسياسة الدولية؟**، وهو ما توضحه الأسئلة التالية:

- كيف يمكن صياغة إرتباط نظري للدراسات المناطقية بالعلاقات الدولية بعد التحولات المنهجية التي عرفتها؟
- فيما تكمن الصيغ العلمية الكلية للحقل موازاة بالمخرجات العملية للسياسة الدولية؟
- هل يمكن وضع حدود منهجية جديدة للدراسات المناطقية أم أن التحولات الدولية الجديدة تلغيها؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي إطار ماتحدده الفرضية التالية:

❖ التقارب الأنطولوجي لتحليلات البيئة الخارجية بالمضامين المفاهيمية للعلاقات الدولية والعملية للسياسة الدولية الجديدة سيُلغِ الحدود النظرية للدراسات المناطقية، وبالتالي الدراسات المناطقية نفسها.

جاء التناسق المنهجي للدراسة مبنيا على استخدامات مستوى تحليل النظام الدولي لتقديم صورة أوضح للسياسة الدولية وتحولاتها الجديدة وفق منهج تحليلي برزت فيه توظيفات بعض أدبيات الدراسات المناطقية والدراسات الإقليمية إضافة إلى النقاشات الحاسمة في أنطولوجيا العلاقات الدولية، لبلوغ الأهداف الأساسية للمقال التي تكمن في تحليل الحدود المنهجية الجديدة للموضوع وتطبيقها على الواقع، الذي تضمنه عمليا السياسة الدولية بوحدات تحليل كان أهمها: الأنظمة الفرعية، تبعا لأدوار المتغيرات الأساسية: كتحولات القوة، السياسة العالمية، الجيوبوليتيك، كل ذلك في قالب تحليلي تستهدفه المحاور الأساسية التالية بالدراسة:

✓ النقاشات المنهجية في الدراسات المناطقية كجزء من النقاشات النظرية للعلاقات الدولية.

ركز المحور حول أهم النقاشات النظرية للعلاقات الدولية التي تتقاطع والنقاشات حول الدراسات المناطقية، من خلال التركيز على التحولات المنهجية التي عرفتها الدراسات المناطقية، مما قدم لضرورة فهم العلاقات الأنطولوجية بين الحقلين والفصل في خصوصية الحقل الوسيط المتمثل في الدراسات الإقليمية، من خلال الفصل في المشكل المفاهيمي بين الدراسات المناطقية والدراسات الإقليمية وعلاقتها أنطولوجيا بالعلاقات الدولية.

✓ إعادة إنتاج الدراسات المناطقية: تحولات البيئة الدولية أم تفاعلات السياسة العالمية؟.

قدم واقع نهاية الحرب الباردة لإعادة إنتاج الدراسات المناطقية بتحديات جديدة، تحتكم فيها المواضيع والمناهج إلى جدلية السياسة الدولية التي يبرز فيها النظام الدولي والدول كقيمة أساسية، وبين تفاعلات البيئة العالمية التي تبرز فيها أدوار الفواعل الأخرى وفق جدلية الإقليمية والهيمنة الدولية، وهو ما يبرزه المحور من خلال تناول الدراسات المناطقية في إطار هذه المتغيرات.

✓ عودة الجيوبوليتيك في الدراسات المناطقية الرهان العملي والتجدد النظري.

بعد كسر مجموعة الميزات التي طغت لاسيما نظريا على وصف وتفسير عالم ما بعد الحرب الباردة لاسيما حضاريا، وارتسمت معالم العودة إلى الأسس الكلاسيكية التي حكمت منطق العلاقات الدولية، ما تأكد كميزة أساسية في عودة الجيوبوليتيك كرهان أساسي في التحليل كان له دور في توجيه الدراسات المناطقية وتحديد مضامينها وفق طبيعة الأقاليم وأنماط توظيفها دوليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. النقاشات المنهجية في الدراسات المناطقية كجزء من النقاشات النظرية للعلاقات الدولية.

يُبقي الإقليم على أهم أبعاد الأصالة العلمية التي تجعلنا في تحليل الإطار المفاهيمي للدراسات المناطقية أمام شقين الإندماج العلمي الذي تقدمه استخدامات العبر تخصصية من جهة، والإلتصاق بمصطلح المناطق "Areas" الذي يمهد لإشكالية التقاطع بين مفهومي "الإقليم" و"المنطقة" بإعتبارها إقليما يجب تحديد مواصفاته الأساسية، أمام الإنتاج النظري الذي يتفق في حالات قصوى حول هلامية المصطلح التي تربطه بالجغرافيا وتوظيفاتها على المستويات الإستراتيجية؛ وبذلك يكون للدفاع عن الدراسات المناطقية ضرورة تأكيد أن حجم المنطقة المدروسة لا يخضع لضرورة التحديد المواصفاتي المسبق، توافقا مع الأبحاث التي تحاول تقديم حصر مفاهيمي للدراسات المناطقية في أنها:« دراسة جميع أقاليم العالم والتجمعات سواء المرتبطة بها أو التي تقطن فيها ». (Pitman، 2015)

إنطلاقا من الإشكال الأساسي في التحليل الذي يمثل فيه البعد الأنطولوجي للعلاقات الدولية الإختلاف الأبرز، الذي تتولد على أساسه الإختلافات الإبستيمولوجية للحقل والتي تتسع في إطار التناقض الداخلي الخارجي للعلاقات الدولية بين توظيفات مستويات ووحدات التحليل، أبرز النقاشات التي تتناول موضوع مستويات ووحدات التحليل في حقل العلاقات الدولية، لا تخرج من إطار الإقحام الداخلي أي إقحام مكونات الدولة الداخلية في التحليل، مما يجعل الدولة في هذه الحالة مستوى تحليل وبين التوجه الخارجي للتحليل الذي يستند إلى النظام الدولي كمستوى تحليل، وهو ما يصنع الفارق هنا في الربط الذي تقدمه فكرة الفصل بين الدراسات الإقليمية والدراسات المناطقية بالعلاقات الدولية، ما يجعل الدراسات المناطقية بالمفهوم الداخلي أبعد من الإتصال بالعلاقات الدولية؛ لأن المضامين المفاهيمية التي تحملها هذه الأخيرة تجعلها أكثر إرتباطا بالشق الخارجي، رغم ما تقدمه دراسات المناطق من حيث المفهوم من أبعاد توحي بالخارجية؛ إلا أن المناهج المستخدمة تجعل منها أكثر توجها نحو الأبعاد الداخلية المتناقضة كلية مع إبستيمولوجيا العلاقات الدولية. وهو مايجعلنا بالأساس أمام إشكالية الفصل أو الدمج المفاهيمي بين الدراسات المناطقية والدراسات الإقليمية في حالة الربط بينها وبين العلاقات الدولية، وفقا للأساس الإبستيمولوجي الذي يتحدد كنتاج لإختلافات المستوى الأنطولوجي بين النظريات.

التحليل المفاهيمي للعلاقات الدولية يتلخص في البعد الخارجي الذي بدونه يفقد الحقل جل معانيه، والتي تحتويها بالأساس هيكلة البيئة الخارجية، التي تحتكم فيها السياسة الدولية على المستوى العملي لنتاج الفوضى، في حين يؤكدها كمستوى تحليل نظريا النظام الدولي الذي إختصر دافيد سنغر **(David Singer)** أهليته على المستوى الوصفي في تقديم فهم شامل، وصورة أبرز للعلاقات الدولية مقارنة بالتوظيفات الأخرى، التي تظهر فيها الدولة والنظم الفرعية كمستويات تحليل في العلاقات الدولية، كخلاصة لمقاله "مستويات التحليل مشكل في العلاقات الدولية"، والتي كان فيها النقاش حول القدرة الوصفية والتفسيرية لكل من النظام الدولي والدولة في فهم العلاقات الدولية.(Singer, 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنطلاقا مما سبق تقدم لنا الخلفية النظرية للعلاقات الدولية جانبا أساسيا في تحليل واقع الدراسات المناطقية كإستثنائية على المستوى النظري من جهة، وكرهان عملي برزت معالمه تجاوبا مع الحاجة التي فرضتها البيئة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي عززت قناعات بناء معرفة حول المناطق وهو ما كانت تحركه توجهات الحرب الباردة، التي شهدت وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية تطورا جعل منها **"نوعا من الدراسات الإستراتيجية للدول الخارجية"**، (Maeda, 2004) فقد صنعت فاعلية الحرب الباردة تطور هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت بشكل معين تحدد المناطق فيها في إطار الدول القومية وتوجهاتها الإيديولوجية. وفقا لتراكمات الدواعي الإستراتيجية للحرب كان للدراسات المناطقية البروز المبدئي، تجاوبا والواقع العملي للحرب الباردة لاسيما الإستراتيجيات المضادة للدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ترجمه ميثاق تعليم الدفاع الوطني (National Defense Education Act) سنة 1958، الذي تأسست على أساسه مراكز البحث في الدراسات المناطقية. حتى وإن كان السبق البريطاني في هذا الشأن بارزا بعد ما أفرزته إنتاجات الدولة القومية كتبعات لإنهيار الإمبراطوريات من خلال المعاهد المختصة في دراسات المناطق، كمدرسة الدراسات السلافية سنة 1915 ومدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية سنة 1916.

تشترك جل أدبيات الدراسات المناطقية حول ذلك الإنتقال الذي عايشته هذه الدراسات من تنوع في توظيف المناهج نظرا للإشتراك العلمي الذي عرفته دراسة المناطق بين مجموع التخصصات مما جعلها تحت توصيف" الدراسة متعددة التخصصات للمنطقة **multidisciplinary area studie"** (tachimoto)، إلى مساعي البحث عن الإندماج العلمي الذي يحتوي تلك التخصصات، من خلال وحدة المنهج والموضوع خاصة وأن طبيعة الإنفرادية للتخصصات كانت بارزة في التحليل والنتائج، تراكمية هذه التوجهات ولدت لواقع آخر من البحث عززته أنماط المقارنة التي برزت في الدراسات المناطقية.

«**ماذا يجب أن يعرف عن إنجلترا أولئك الذين لا يعرفون إلا إنجلترا**»،(Hoffmann, 2015) تعكس هذه المقولة الرهانات الجديدة للدراسات المناطقية من خلال بدايات تحريرها من النمط التقليدي المتعدد التخصصات إلى حالات المقارنة كأهداف منهجية جديدة تعوض فشل البحث عن العلم المتكامل، الذي يُبقي على التعدد في التخصصات كتوظيفات تحليلية؛ لا توحِّد المناهج بالقدر الذي تزيد فيه من تعدد وحدات ومتغيرات التحليل، وتنوع المواضيع بدل مركزيتها ، يقدم لمستوى تحليل عام لدراسة المناطق.

تمثل الدراسات المناطقية المقارنة **"Comparative Area Studies"** محاولة لجمع الأجزاء غير المتراصة في الدراسات المناطقية، وخلق نوع من الحل المنهجي الذي يحتوي التعدد التخصصي من خلال ثلاثية: المقارنة عبر المناطق، المقارنة بين وحدات داخل منطقة معينة والمقارنة بين أقاليم عالمية، إنطلاقا من التوجهات التي تتضمنها المقارنة في الدراسات المناطقية، فإنها تجعلنا أمام شقين أساسيين في توظيف مفهوم الدراسات المناطقية، ما ينعكس في بعض الأدبيات التي توازي بين الدراسات المناطقية والدراسات الإقليمية، وبين تلك التي تحدد الفصل بين المفهومين، وهو ما يجعلنا نخلص إنطلاقا من تعدد المناهج في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات المناطقية، وصولا إلى المقارنة إلى نتيجتين أساسيتين سيكون من خلالهما التطور المنهجي في العلاقات الدولية الأفق الفاصل في ذلك.

الخلاصة الأولى تكمن في فكرة أن التسلسل الذي جعل الدراسات المناطقية بين إزدواجيتي التعدد التخصصي والمقارنة كحقل خاص؛ سيجعله أكثر إرتباطا بالسياسات المقارنة منه بالعلاقات الدولية، وفي هذه الحالة نكون أمام محددات أساسية للمفهوم تجعل من المناطقية مصطلحا دخيلا نظرا للأشواط التي قطعتها الدراسات المقارنة في حقل علم السياسة بشكل عام، والتي تعنى بمناطق متفرقة من العالم وبأطر منهجية متعددة خاصة وأن الدراسات المناطقية المقارنة الحديثة أصبحت أكثر إهتماما بمخرجات العولمة التي كانت للتحولات الديمقراطية في المناطق أهمية في تبلورها. مما يوضح أن جل المناهج المستخدمة في الدراسات المناطقية كمحاولات لخلق حقل تفردي تخضع لحالة من صعوبة إعادة الإنتاج، في إطار غياب مستوى تحليل واضح حتى على مستويات المقارنة، في إطار ماتبرزه التشاركية الحتمية بين التخصصات في هذا المجال، وحتى مجالات ربط الدراسات المناطقية بالمقارنة وإخراجها من حيز تعدد التخصصات؛ فإنها ورغم ما تقدمه من تطورات على مستوى التحليل لا سيما التصورات الجديدة حول المناطق؛ إلا أنها تبقى كما وصفها بيرت هوفمان (**Bert Hoffmann**) بغير المجدية والغير منطقية، مما يجعل الدراسات المناطقية خارج حدود الدراسات المناطقية المقارنة بغير معنى، وتتجرد الدراسات السياسية المقارنة في هذه الحالة من المناطقية كونها جزءا من تطوراتها البحثية، وفق تراتبية ما يثيره الجدول رقم(01)(Pennings, 2006) ، في كون المقارنة جزءا عاما ولا يمكن إعتبارها منهجا محايدا في دراسة المناطق.

وبذلك يكون تطور المقارنة في الدراسات المناطقية جزءا من تطوراتها في التخصصات الأخرى مما يجعلها معرفة مسبقة عن المناطق الأخرى، من حيث البدايات التي أسس لها واقع الإستعمار من جهة، وجزءا من منظومة معرفية تبني فيها الدراسات المناطقية المقارنة تراكمها، وهي بهذا المفهوم أكثر إقترابا من السياسات المقارنة منه للعلاقات الدولية من الناحية النظرية، لأنها أكثر إهتماما بالشأن الداخلي للدول، والمقارنات العامة التي تدرس بشكل مواز الثقافات والحالات الإجتماعية كالتي تظهر مؤخرا في دراسة مناطق الحروب، والتجارب الديموقراطية تؤكد فكرة إعادة إحياء الدراسات المناطقية في واقع دولي يناقض أطروحاتها.

الخلاصة الثانية والتي تثيرها محاولات الربط بين الدراسات المناطقية والعلاقات الدولية، ما يجعلنا ندرج بعض الأدبيات التي لا تفصل بين الدراسات المناطقية والدراسات الإقليمية خاصة في حالات التقاطع الزمني التي تجعل منهما معرفة نظرية وممارساتية أثناء الحرب الباردة، فمشكل الربط بالعلاقات الدولية يخضع الدراسات المناطقية بالمفهوم الذي تعرضت له الخلاصة الأولى أي المضامين المجردة أمام ضرورة تحديد المناطق كأقاليم؛ لأن المناطق بالمفهوم السابق تبقى مجرد وحدات تحليل، في أغلب الأحيان تتغلب قوة المتغيرات المستخدمة في دراسة المناطق على قيمة المناطق في حد ذاتها، وعليه يكون للدراسات المناطقية بمفهوم الدراسات الإقليمية دور في تعزيز حل الإشكالات الأنطولوجية في العلاقات الدولية من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى تحليل النظام الإقليمي، والذي تبرز فاعليته في العلاقة بين النظام الدولي الذي يعكس الهيكل الدولي في مواجهة التحولات التي فرضتها البيئة الخارجية في إنتاج أوجه الأقلمة.

الدراسات الإقليمية تمثل الإطار العام لدراسة المناطق، فالأبعاد النظرية للإقليمية تسهل دراسة المناطق لا سيما التي تخضع فيها الأقاليم لحيز نظري معين يحولها إلى أنظمة فرعية في النظام الدولي، وفقا لطبيعة المواجهة الخارجية بدل المواجهة الداخلية، كما تمنح القدرة على تحديد أهلية الأقاليم رغم السمة الهلامية للمصطلح في بعض حالاته، وتقديم قدرة تفسيرية تكون أكثر إرتباطا بواقع العلاقات الدولية وليس بطبيعة الأقاليم في حد ذاتها، وهو ما يبرزه المخطط رقم (01) في حالة الفصل بين الدراسات المناطقية والدراسات الإقليمية. وبهذا تكون الدراسات المناطقية بالمفهوم المقارن وكذا التأسيس الأول الذي قدمها كجزء من الدراسات متعددة التخصصات، مجرد تحليلات تجعل من المناطق وحدة تحليل في العلاقات الدولية، بما في ذلك التطور الذي شهدته الدراسات المناطقية المقارنة، الذي يبقي فيه مصطلح المناطق دخيلا نظرا لما تتضمنه الدراسات السياسية المقارنة بشكل عام من إحتواء لمواضيع الدراسات المناطقية، لاسيما التي أنتجتها البيئة العالمية المصاحبة لنهاية الحرب الباردة، بالمقابل كان للشق الثاني خاصة في الإسهامات التي تجعل من الدراسات المناطقية والدراسات الإقليمية مفهوما موحدا، رغم الإختلاف الزمني لظهور وتطور كل منهما، إلا أن الدراسات المناطقية بهذا المفهوم تكثف البحث في العلاقات الدولية من خلال مستوى تحليل رابع.

2. إعادة إنتاج الدراسات المناطقية: تحولات البيئة الدولية أم تفاعلات السياسة العالمية؟.

كان المشهد الذي حكم بروز الدراسات المناطقية من حيث توزيعات القوة مرتبطا بالأطر الوستفالية سواء قبل أو أثناء الحرب الباردة، إلا أن مضامينه تغيرت مع نهاية هذه الحرب التي تمثل في حدود دنيا مرجعا نظريا وعمليا، إنطلاقا من بروز واقع الأقلمة كرهانات جديدة في مواجهة ظاهرة الهيمنة الدولية والتي إلى حد معين ألغت أحد أهم المباديء السيادية لإتفاقية وستفالية، التي تترجم في رفض تشاركية القرار الخارجي للدول في إطار سيادة الدولة القومية، فكرة الإلغاء هنا كانت فكرة نسبية ترتبط فقط بالأقاليم التي تقدم نمطا من التشاركية الجغرافية، القيمية وحتى الحضارية كالإتحاد الأوروبي، في حين أبقت الأقاليم ذات السمة الهلامية في التعريف والتحديد نتيجة القيم الجيواستراتيجية التي صنعتها كالشرق الأوسط. وهو ما يترجم حديثا في فكرة بقاء الدول السيادية بدون إستقلالية في النظام الدولي، كما ألغت أيضا التعدد في مظاهر القوة الذي شهدته المراحل الكلاسيكية.

مهدت التحولات الدولية الجديدة التي كانت نهاية الحرب الباردة خلفيتها الأساسية إلى إعادة إنتاج الدراسات المناطقية، وفقا لهيكلة دولية تميزها التفاعلات العالمية والبحث على المستوى الدولي في ما وراء الهيمنة، وهو ما يعكس نتاجا يحاكي واقع إنتشار الديموقراطية في الحرب الباردة الذي ترجمه رواج الفكر الغربي في تلك المرحلة، في حين عرف الخوض في تلك التجارب بعدها تراجعا قوبل بتفاعلات على مستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنظومة العالمية، ساهمت في تقديم مبررات كان أهمها إعادة إنتاج الديمقراطية بمضامين جديدة إحتوتها مؤشرات الحكم الراشد لا سيما إقتصاديا، وصاغت قواعدها العملية التحولات الديمقراطية؛ مما قدم لبروز شاكلة جديدة من الحروب لا تصوغ نظريا لتوجهات جديدة بقدر تأكيدها للطابع التقليدي للحرب، لكنها عمليا تصنع ديناميكية تحركها الإستراتيجيات الدولية كمرجعية أساسية في التفاعل العالمي.

شكل إنتقال التوجهات الحربية بأساليبها وأطرافها من الواقع الذي لا يجعلها شبيهة " بعملية عاصفة الصحراء Operation Desert Strom، بالقدر الذي يجعلها شبيهة بعملية الشيشان Stepchild of Chichnya "(Hoffman, 2007)وبذلك كان إرتباط الدراسات المناطقية بعد إنتهاء العوامل الإيديولوجية بارزا في الإهتمام بالأنظمة السياسية، والمقارنات بين حالات التحول الديموقراطي كإفرازات جديدة، تلعب العولمة وتجارب ما بعد الهيمنة جزءا أساسيا في تأصيل مباديء أخرى، تُبقي على ضرورة دراسة المناطق بعيدا عن الجوانب الإيديولوجية، وهو ما قدمته أفكار النهايات التي أصلت أكثر للأبعاد الحضارية كمقدمة للتفاعلات العالمية، والتي أصبحت تصنع فاعلية الدراسات المناطقية خاصة في مناطق الحرب رغم أنها لم تصمد كثيرا أمام المجالات الجغرافية التي أعادت التفاعل إلى المركزية الدولية.

وبذلك تكون التحولات الدولية قد فرضت نمطا من الإزدواجية التي كانت تتجاذب بين إقليمية في مواجهة هيمنة دولية من جهة، وهيمنة تبحث عن ما بعد الهيمنة، ما يُبقي على عنوان عالمي يتأرجح بين فكرتي الإعتراف بنظام عالمي جديد أو بفوضى النظام الدولي، كل ذلك فتح بابا للتساؤل حول قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء قواعد للقيادة العالمية، أمام محاولات هذه الأخيرة في إحياء عالم ما قبل وستفاليا" Pre-Westphalian " (D'Anieri, 2010) الذي قدم له التراكم الإستراتيجي فرصة البروز العالمي.

إنطلاقا من فكرة أن المناطق الإقليمية الكبرى التي قدمت نوعا من التفاعل الخاص في مواجهة الهيمنة الدولية، قد أصبحت تشكل المحور في النقاشات الجديدة للعلاقات الدولية التي كان للطرح النيواقعي جانبا من الحسم في إفتراضاته التي تقارب بين هذه الأشكال وأنماط القوة الجديدة؛ خاصة وأنها كانت ميزة من ميزات البيئة الدولية التي أفرزتها؛ فقد كان لبداية ظهور هذه النماذج في الستينيات من القرن الماضي جزءا من تحولات القوة، التي تمركزت بين القوتين العظمتين ولم تنتشر بين أطراف إقليمية معينة؛ ما سمح بتجدد إنتشارها في أشكال إقليمية ساهمت طبيعة الحرب الباردة في تطورها وكان لنهايتها دور في بروز أهدافها.

فحتى وإن كانت مسارات الأقلمة تُبنى على نقاشات الإستمرارية والإنقطاع في النظام الدولي، فإنها تكسب في بعض الحالات أهلية النظام الفرعي، وهو الشأن بالنسبة للإتحاد الأوروبي وفق ثلاثية ما قدمه ريمون آرون (Raymond Aron) في تحكم المتغيرات التالية(Donneur, 1973) : التوازن المحلي بين الأحلاف الغربية والشرقية كخصوصية أوروبية، الوعي بإمتلاك حضارة خاصة وكذا حقيقة أن أوروبا تمثل مجالا دبلوماسيا مستقلا في جعل النظام الأوروبي نظاما فرعيا في النظام الدولي.

رغم بقاء حالات الأقلمة الفاعلة في النظام الدولي كترجمة لمعايير القوة حول الأقطاب الإقليمية أو الأقاليم الأقطاب في الطرح النيوواقعي، إلا أن الدراسات المناطقية بهذه الشاكلة تمثل مجالا علميا أكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديناميكية وأكثر إرتباطا بحيز البحث الأساسي، الذي تصنعه العلاقات الدولية في ظل فاعلية الدولة والنظام الدولي. وهو ما يساهم في تحريك فاعلية هذه الدراسات التي يلعب فيها الجانب الممارساتي للهيمنة دورا حاسما؛ فبعد أن كانت التكتلات الإقليمية تهديدا يجب مواجهته بتكتلات أخرى أصبحت الأقلمة رغم محاولات الخروج من طابع الإحتواء الذي تمارسه القوى الكبرى كأوجه جديدة من القوة، في عجز أمام تطورات الهيمنة، التي تأكد أن واقع الأقلمة يشكل أحد أبرز محركاتها بعد أن كان في السابق أهم تهديداتها، وهو ما عبر عنه بينيدكت بوشاسن (**Bénédicte Beauchesne**) بقوله: « عدم ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في أوجه الأقلمة أصبح قديما... لأن المناطق الإقليمية الواسعة أثبتت أنها أكثر سهولة للسيطرة منها في تجمعات إقليمية مهيكلة جيدا(Bénédicte, 2008) ، مما يؤكد إستمرارية الحاجة للدراسات المناطقية التي صنعتها في السابق الضرورة الإستعمارية، وأسست لها بمعايير أخرى المخاوف الإقليمية المصاحبة للحرب الباردة وأعادت إنتاجها توظيفات الهيمنة للأقاليم بعدها.

تجاوبا مع فكرة أن الأقاليم هي نتاج مناطق طورت إقليميتها، لاسيما التي لا تخضع لإفتراضية الحدود التي تفتك التوازن في النظام الدولي كأنظمة وسيطة، ما يجعلها بين حالتي الإستمرارية التي يقوم بترسيمها التوافق المصلحي، والإنقطاع الذي تحدده جدلية التفاعل الإقليمي الدولي كمثال عن التواجه الإقليمي الدولي، الذي يرتبط في حالات متعددة بالتوظيف الدولي للأقاليم والأطراف الإقليمية وهو ما عبر عنه أوران يونغ (**Oran Young**) في قوله: «توجد حاجة لتبني قرار نهائي بخصوص بؤر البحث... ذلك أن المحللين يتعاملون مع الأنظمة الفرعية الإقليمية كمستوى تحليل وسيط بين الطبقات العالمية والوطنية... كما أن للأنظمة الفرعية دورا في إختزال تعقيد السياسة الدولية(William, 1973) .

لا يمكن فهم بعض الأساسيات في تطبيقات الهيمنة على الأقاليم الأساسية، التي صاحبت أنماطا جديدة من الحروب دون العودة إلى البعد اللبرالي في فهم الهيمنة بمختلف مستوياتها وعلاقتها بالأقاليم، وهو ما كان جوهر الطرح اللبرالي المؤسسي في دراسة أنماط التعاون، الإختلاف والإنسجام على المستوى الدولي الذي تبرز فيه الهيمنة كمحدد لذلك حسب روبارت كيوهان(**Robert Keohan**)، الذي قدم تحليلا لما يجب أن يكون عليه واقع الهيمنة في النظام الدولي وليس لحالتها الحقيقية، باعتبار أن أدوارها حاسمة كونها لا تتنافى مع مبدأ التعاون، لكن حقيقة الفوضى الدولية التي تعكسها أهداف الهيمنة في هذا النظام؛ تقوض من فكرة التعاون وتجعل من حالات الإنسجام أمرا مستحيلا وليس نادرا كما وصفه روبارت كيوهان، خاصة أمام النزعة القومية للدول سواء داخل الأقاليم الكبرى أو الصغرى، وهو ما جعله يختم تحليلاته بمقولة نيواقعية لكينيث والتز(**Kenneth Waltz**) مفادها: « أنه في الفوضى لا وجود لإنسجام أوتوماتيكي»(Robert, 1984) ، بالمقابل كان لهذا الطرح النظري ما يناقضه عمليا فالهيمنة تبقى على مجالات واسعة من السيطرة المناطقية، التي تتعارض تماما وأطروحات التعاون، فقد سهلت دراسة المناطق للقوى العظمى تمرير سياساتها، وسرعة الإنتشار خاصة إقتصاديا، وهو ما تثبته تجارب عديدة لا سيما في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، التي كان فيها تحقق القاعدة الأولى للهيمنة من خلال الإنتشار الثقافي، العسكري والإقتصادي، هذا الأخير الذي لعبت فيه الخصخصة دورا حاسما في تمرير سياسات النموذج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسمالي في الدول وفق ما أسمته نعومي كلاين(**Naomi Klein**) **"بعقيدة الصدمة "**التي أصبحت المنهج الذي لا يحرك فقط طابع الهيمنة بل حتى طابع الإستبداد في مناطق أخرى(Naomi, 2007) .

مما سبق يمكن القول أن الإبقاء على سمة الدولية كانت واضحة في دراسة المناطق رغم طغيان حالة التفاعل العالمي، التي قدم لها بروز فواعل أخرى أثبتت الجغرافيا في مضامينها الحالية أنها لم تكن تنافس مركزية الدولة بالقدر الذي كانت فيه الدول محركا لمساراتها، وكان للدراسات المناطقية إعادة إنتاج من خلال توزيعات القوة الجديدة لاسيما المرتبطة منها بمخرجات العولمة والتوجهات الإرهابية من جهة، وحتى الحروب التي لم يكن للنظام الدولي سواء أثناء الحرب الباردة أو بعدها دور في إثارتها، ما جعل السمة الحربية في هذه المناطق أحد أهم العوامل التي ساهمت في ضرورة إعادة إنتاج الدراسات المناطقية، رغم طغيان مسائل التفاعل العالمي الجديدة على تحريك مناهجها وتحليلاتها إلا أنها تنحصر في الطابع الدولي الذي يبلور أهدافها وفقا للمساعي الإستراتيجية للدول.

3. عودة الجيوبوليتيك إلى الدراسات المناطقية: الرهان العملي والتجدد النظري.

لا يمكن إختزال الدراسات المناطقية عن الجغرافيا، والتي بدورها لا يمكن عزلها عن الأبعاد الحربية، ورغم أن أفكار النهايات التي صاحبت بروز المنظومة العالمية الجديدة صنعت فارقا قيميا حاول تقديم العالم في صورة نهاية التاريخ والتوجهات الحضارية للمناطق، إلا أن الجيوبوليتيك قدم واقعا لموتها النظري؛ ذلك أن مخرجات السياسة الدولية الجديدة أعادت العلاقات الدولية إلى مسارحها الكلاسيكية.

تبرز الجيوبوليتيك في الدراسات المناطقية في ما يصنعه فارق التوظيف بين مفهومي الإقليم "region" والمنطقة "area"، ما يجعلنا نقدم الدراسات المناطقية مبدئيا من خلال ثلاثية الجغرافيا السياسية، الجيوبوليتيك وكذا الجيواستراتيجية، فالدراسات المناطقية بمفهومها الضيق لا تخرج من حدود الجغرافيا السياسية التي تدرس الأطر الثقافية والإجتماعية وكذا التاريخية ومسارات تفاعلها داخل الإقليم، إستنادا إلى التراكمات الهوياتية، التي تمنح المنطقة سمات مفارقة يتم على ضوئها تحديد الإختلافات الإقليمية التي تتحول فيما بعد رهانات جيوبوليتيكية.

بالمقابل يقدم المفهوم الواسع للدراسات المناطقية توظيفا لثنائية الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية؛ حيث تمنحه الأولى تفاعلا خاصا على المستوى الدولي، من خلال الحالات المناطقية التي عملت على تطوير إقليميتها في مشهد خاص، يجعل منها رهانات صنعتها المزاوجة بين الإقليم وحركية الفاعلين الدوليين فيه، كتمهيد للطابع الجيواستراتيجي الذي يجعل من المناطق فضاءات كبرى للتنافس ومسارح للصراع، بعد تحقق ميزات الجيوبوليتيك فيها بكل تحليلات القوة المتاحة التي صنعت ذلك التطور، إن هذه الثلاثية تفتح مجالا للتحليل في مدى إعتبار الأقاليم مجالات للدراسات المناطقية، وهو ما تثبته الجغرافيا السياسية في استثنائية الدول القومية التي تقدم فصلا من البحث في الأقاليم الأخرى؛ وذلك بالنسبة للدول التي لا يتحدد موضعها الدولي بفكرة الإبقاء على المكانة الدولية الحالية بل في مستقبل تلك المكانة، وعليه تبقى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة المناطقية في ظل الجغرافية السياسة ساكنة على المستوى الدولي، بالمقابل تصنع حركيتها فقط بالتحولات الإقليمية الكبرى التي يظهر فيها الإقليم بصفة موازية للجيوبوليتيك، التي لا تلغ الجغرافيا السياسية لكنها تحتويها وتقدم مجالا أوسع للإقليم على الساحة الدولية، ما يعكسه تعريف كارل هوسهوفر **(Karl Haushofer)** للجيوبوليتيك: « الجيوبوليتيك هو العلم القومي الجديد للدولة، عقيدة حول الحتمية المكانية للعملية السياسية بأكملها والتي تعتمد فيها على أسس واسعة من الجغرافيا وبخاصة الجغرافيا السياسية »(Boniface, 2014)، لتكون الأقاليم بهذا المفهوم أكثر ديناميكية، مقارنة بالجانب التقليدي للدراسات المناطقية، وهو ما فتح بابا للتساؤل حول مستقبل الدراسات المناطقية أمام إفرازات الجيوبوليتيك؛ لأن الأطر النظرية التقليدية للدراسات المناطقية أصبحت مفرغة من مضامينها مع إنتهاء العامل الإيديولوجي وتوظيفات البعد التاريخي.

لقد كانت اعتبارات السياسة الدولية الجذر الأساسي للإستثمار الأولي في الدراسات المناطقية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، كخادمة لإهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة لتكون بذلك محصورة في النماذج الأمريكية(Szanton, 2002) ، فقد كان للعامل الإيديولوجي هنا التأثير الأبرز في إبقاء الدراسات المناطقية في حيز الجغرافيا السياسية، لكن المنطق الجديد الذي أعاد إحياء الأقاليم بمفهوم ما قبل وستفاليا حقق تفردا في مناحي الجيوبوليتيك وهو ما لعب دورا في تجديد دراسة المناطق بمفهوم يُعني فيه الجيوبوليتيك بطريقة توظيف الأقاليم من قبل الدول والنظام الدولي.

ومن ذلك ستكون نقطة الإنعطاف في الدراسات المناطقية، التي ستخرج من واقع البحث فيما تحتويه الأقاليم من ثقافات وهويات كانت تدعمها فكرة أن:« الناس يحتاجون للقواعد في كل شيء، لكن في مواجهتهم لضرورة التعامل مع بعضهم البعض دون معرفة ما إذا كانوا يتبعون نفس القواعد ... فإنهم يصنعون قواعد أخرى هم بحاجة إليها»(Wæve, 2005) ، إلى دراسة توظيفات هذه الأقاليم على المستوى الدولي وهو الأهم الآن في كيفية الحفاظ على أكبر قدر من السيطرة على الأقاليم، لكن بصيغة تجديدية تسيرها أهمية الأقاليم بدل المحتوى الداخلي للإقليم الذي شكل في السابق أساس البحث في المناطق.

إن إنتهاج الطرق التقليدية في البحث أصبح غير مجد أمام التحولات الجديدة للبيئة الدولية؛ فحتى البحث في الأبعاد الحضارية والثقافية للأقاليم أصبح يطرح إشكاليات تحديد الإقليم من حيث التاريخ والبعد الحضاري، وفي هذه الحالة نكون أمام وضع حدود فاصلة لفكرتي الأمة والقومية رغم إعتبار القومية حركة ناضجة في الأمة، إلا أنه يتعين تحديد ما إذا كانت الإرتباطات الحضارية والعرقية المنتشرة عبر أقاليم جغرافية متفرقة تتصل من حيث الأمة أم من حيث القومية وهو الشأن بالنسبة للحالة الكردية، بعكس هذا التحدي في الدراسات المناطقية، تبقى الجغرافيا المحدد الأبرز للأقاليم والذي لا يخضع لإعتبارات الجدل لا من الناحية النظرية ولا الممارساتية في تعريف الأقاليم، بالقدر الذي يزيد فيه من الإرتباط بالمساعي الإستراتيجية للدول على المستوى الخارجي، وهو ما يجعل واقع الأحادية القطبية شبيها بواقع الإمبراطوريات الذي تعيش فيه سياسة جغرافيتها وتمارس فيه جغرافية سياستها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"القوة لا تمتلك الكثير من التاريخ(Agnew, 2005) "، تلخص مقولة بول ريكور(**Paul Ricoeur**) فكرة أن الأطر السياسية على المستوى الدولي تحتكم أكثر لقيمة الجغرافيا، وهو ما يبرزه التعارض بين العولمة والجيوبوليتيك، فالحدود التي حاولت مخرجات العولمة إلغاءها أكدت الجغرافيا بقاءها ورسوخها الدائم وهو ما يبرزه حوار بين أكبر المدافعين عن طرح نهاية الحدود بيتراند بادي(**Bertrand Badi**) (كنتاج لظاهرة العولمة التي ساهمت في إختراق سيادة الدول وإنتاج تفاعلات جديدة تسقط رسمية الحدود، وإيف لاكوست (**Yves Lacoste**) الذي يؤكد أن:« الحديث عن اللاإقليمية " déterritorialisation" لا يعن عدم وجود إقليم بل يؤكد وجود إقليم آخر» (Jean, 1995).

وعليه يكون للدراسات المناطقية بتوجهاتها الجديدة تحديات المزاوجة بين الأطر الداخلية في حدود منهجية متناسقة مع ما تقتضيه البيئة الخارجية؛ لأن الهيكلة الدولية الحالية تعكس نظاما لا يبحث في جمع معطيات داخلية عن الأقاليم بالقدر الذي يبحث فيه عن ترتيبها، وهو ما يؤسس له الجيبوليتيك الحديث في سلوكيات الدول التي تبقى فيها الدراسات المناطقية رغم زوال الإحتكار التقليدي الذي طالها من قبل الدول الكبرى كتخصص؛ بحيث أصبحت تستهدف أقاليم عالمية من النواحي الأكاديمية إلا أنها تبقى أداة علمية لتحركات دولية، خاصة أمام الإنفتاح الذي تشهده مناطق عالمية على الجيوبوليتيك، والتي تتجسد في التكتلات الإقليمية من جهة، وتحولات مضامين الهيمنة من العولمة إلى مابعد السيطرة الإقليمية من جهة أخرى لتبقى المنظومة الدولية تحت تأكيد روبارت كابلان(**Robert Kaplan**) لطرح ماكندر في مقولة:« الإنسان سيبادر لكن الطبيعة ستحكم»(Kaplan, 2009)

شكل رقم 01: يوضح التقاطعات الأنطولوجية التي يقدمها الفصل المفاهيمي بين الدراسات المناطقية والإقليمية.

المصدر: مخطط من إعداد الباحثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 01: يشرح أساسيات المقارنة البحثية.

سؤال البحث	هيكلة البحث	المشكل
عام أم محدد	أكثر تماثلا أم أكثر إختلافا	الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية
وصفي استكشافي إختباري/ تجريبي	مقارنة حقيقية إختيار الحالات السببية	تعدد المتغيرات القابلية للمقارنة المغالطة البيئية
وحدات التغير وحدات القياس وحدات الملاحظة	متغيرات مؤشرات حالات	الصلاحية الخارجية الصلاحية الداخلية الإختيار الصحيح
نوعي كمي	المعلومات المتكافئة معطيات مترابطة	مقارنة منهجية

المصدر

Paul Pennings and others; Doing Research in Political Science: An Introduction to Comparative Methods and Statistics, 2nd edition, SAGE Publications , Great Britain, 2006, p12.

الخاتمة:

تمثل الدراسات المناطقية حيزا من الإشكالات الأنطولوجية، التي كانت مقدمة لبروزها كحقل علمي يُعنى بدراسة المناطق وفقا لما تحتكم إليه مساعي الدولة القومية، وقد زادت شبكة هذه التعقيدات مع إنتهاء الحرب الباردة وبروز حالات التضاد الواقعي التي كان أبرزها الإقليمية، الهيمنة والأبعاد الحضارية كإفرازات للعولمة في مواجهة الجغرافيا، ما خلق دوافع جديدة لبقاء الدراسات المناطقية لكن بمضامين لم تحدد خياراتها بعد. في إطار ذلك يخلص المقال بجملة من الإقتراحات من شأنها تأطير قالب الدراسات المناطقية.

1) قدم التجاذب من حيث المجال، الموضوع والأهداف، ضرورة لتقديم فواصل منهجية قبل أن تكون مفاهيمية بين الدراسات المناطقية والدراسات الإقليمية، وهو ما تعرضت له الدراسة من خلال جعل أنطولوجيا العلاقات الدولية محورا فاصلا في ذلك، أي أن منهجة الدراسة في منحى العلاقات الدولية يغيب تماما الأصول المنهجية الأولى للدراسات المناطقية وهو ما يجب تحديده قبل الولوج في دراسة المنطقة.
2) تجاوز التسابق في تحليل الدراسات المناطقية خاصة التقليدي بين مقاربات العبرتخصصات، والتطور الذي صاحبه في صورة الدراسات المقارنة، ما كانت خلاصته في كون الدراسات الإقليمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر إرتباطا بالعلاقات الدولية؛ وفقا لما تمنحه الأسس الأنطولوجية التي تفتح مجالات المواجهة الإقليمية والدولية من جهة، وكذا تحديات مستوى التحليل الرابع في العلاقات الدولية.

3) تبقى الدراسات المناطقية أكثر إرتباطا بالحيز الداخلي للأقاليم من حيث المجال النظري وأكثر إرتباطا بمجالات الهيمنة على المستوى العملي، ورغم وجود العديد من الأدبيات التي تربط بين المفهومين إلا أن مجالات البحث تصنع الفارق، إضافة إلى علاقة كل من المفهومين بالهيمنة في حالات الإتصال والإنفصال،

4) ضرورة الخروج ابستسمولوجيا بالدراسات المناطقية من كونها أداة عِلمية للهيمنة إلى تراتبية تجعلها أقرب للدراسات الإقليمية كمجال مواجه للهيمنة.

5) إبراز تأثير السياسة الدولية الجديدة ومتغيراتها على مسارات الدراسات المناطقية من خلال التركيز على واقع الهيمنة من جهة بأشكال تقدمها وتراجعها، وإفرازات عودة الجيوبوليتيك كبيئة عَمَلية للتحول في أنطولوجيا الدراسات المناطقية.

6) توسيع قدرة الدراسات المناطقية على التكيف في ظل تطورات جغرافية أعادت الفاعلية إلى مركز النظام الدولي والدول، وفق هيكلة لا تبحث عن الداخل الإقليمي بالقدر الذي تبحث فيه عن كيفية بلورة مستقبل هذه الأقاليم، وهو ما يشكل خروجا للدراسات المناطقية من الطابع التقليدي سواء بالنسبة للموضوع أو المناهج، لأن طبيعة التكيف هي التي ستحدد مستقبل الدراسات بشكل عام.

قائمة المراجع:

1. Agnew, J. (2005). *Hegemony : the new shape of global power.* United States of America: Temple University Press.
2. Bénédicte, B. (2008). *Relations Internationales.* paris: ellipses.
3. Boniface, P. (2014). *la Géopolitique* (éd. 2 éme édition). paris: Groupe Eyrolles, Iris.
4. D'Anieri, P. (2010). *International Politics : Power and Purpose in Global Affairs.* United States of America: Wadsworth , Cengage Learning.
5. Donneur, A. (1973). Le système paneuropéen : un modèle d'analyse. (I. q. internationales, Éd.) *Études internationales, 04*(1-2), 6-30. Consulté le 03 17, 2017, sur https://www.erudit.org/fr/revues/ei/1973-v4-n1-2-ei2973/700279ar/
6. Hoffman, F. (2007). *Conflicts in the 21st Centery: The Rise of Hybrid Wars.* Virgenia: Potomac Institute for Policy Studies, Arlington.
7. Hoffmann, B. (2015). Latin America and Beyond:The Case for Comparative Area Studies. *European Review of Latin American and Caribbean Studies*, 111-120. Consulté le 03 17, 2018, sur https://www.jstor.org/stable/43673542?seq=1#metadata_info_tab_contents
8. Jean, R. (1995). introduction au débat entre Bertrand Badie et Yves Lacoste. Dans U. d. IV (Éd.), *Le territoire, lien ou frontière ?* Consulté le 04 16, 2017, sur https://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers08-09/010014865-80.pdf
9. Kaplan, R. (2009). The Revenge of Geography. *Foreign Policy*, 96-105. Consulté le 03 27, 2017, sur http://myweb.ecu.edu/mitchelsonr/mitchweb/Revenge.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. Maeda, T. N. (2004, 12). Global Area Studies and Fieldwork. *Discussion Paper*. Consulté le 03 03, 2018, sur https://www.gsid.nagoya-u.ac.jp/bpub/research/public/paper/article/129.pdf
11. Naomi, K. (2007). *The Shock Doctrine: the rise of disaster capitalism*. new york: metropolitane books.
12. Pennings, P. (2006). *Doing Research in Political Science : An Introduction to Comparative Methods and Statistics* (éd. 2nd edition). Great Britain: SAGE Publications.
13. Pitman, L. (2015). *Supporting Research in Area Studies* (éd. 1st edition). Chandos Information Professional Series.
14. Robert, K. (1984). *After Hegemony: Cooperation and Discord in The World Political Economy*. United Kingdom: princetion university press.
15. Singer, D. (2011, 07 18). The Level-of-Analysis Problem in International Relations. *world politics*. Consulté le 03 22, 2018, sur https://pdfs.semanticscholar.org/027f/26232e383687d2e9431eb7d5355528055f09.pdf
16. Szanton, D. (2002). *The Politics of Knowledge: Area Studies and the Disciplines*. United States of America: University of California Press.
17. Wæve, O. (2005). *The Future of International Relations*. new york: Routledge.
18. William, T. (1973, 03). The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and Propositional Inventory. *International Studies Quarterly, 17*(1), 91. Consulté le 03 17, 2017, sur https://www.academia.edu/598174/The_regional_subsystem_A_conceptual_explication_and_a_propositional_inventory

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com